



تقرير عن الحملات والدعايات الانتخابية البرلمانية في العراق لعام 2018

ما هي الحملات الانتخابية؟

الحملات الانتخابية هي طريقة تحضير المرشحين والأحزاب السياسية لأفكارهم ومواقفهم بشأن القضايا، وعرضها على الناخبين في الفترة السابقة ليوم الانتخابات. فيستعمل المرشحون مجموعة متنوعة من التقنيات لبلوغ الناخبين ونقل رسائلهم إليهم، بما في ذلك من خلال وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي، والمناسبات العامة، والمواد المكتوبة، أو غيرها من الوسائل. وعرفت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الحملة الانتخابية بحسب قانونها رقم (11) لسنة 2018 بانها: "مجموع الوسائل والأنشطة المشروعة المستخدمة من قبل الأحزاب والتحالفات السياسية للتأثير على الناخبين وكسب ثقتهم لغرض التصويت لهم".

ما أهمية الحملات الانتخابية؟

تشرط الانتخابات الديمقراطية منح الناخبين فرصاً عادلة للتصويت بحرية وبناءً على قرار واعٍ، بهدف الفوز بدعم الناخبين وتحفيز المناصرين على مساعدتهم في شغل المنصب المطلوب. من هنا، تعد الحملات الانتخابية ضرورية لتحقيق هذه الأهداف. كما أنّ الانتخابات التي تشهد قدرًا عاليًا من التنافسية تمنح المرشحين فرصاً عادلة لعرض مواقفهم على المواطنين والتنافس على أصواتهم. ويهدف ضمان تساوي الفرص، وحرصاً على أن تعكس الانتخابات في نهاية الأمر إرادة المواطنين، يجب أن تكون الموارد العامة موزعة على المرشحين بشكلٍ متساوٍ. كما ينبغي أن تكون عمليات صنع القرار بشأن كيفية توزيع هذه الموارد شفافة، كي يفهم المرشحون والأحزاب والعامة النتائج ويتقوا بها نتيجة تمتع العملية بالمصادقية والمساواة.

تشارك في الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2018، وفقاً لقاعدة بيانات المفوضية العليا للانتخابات المسؤولة عن عملية الاقتراع وإعلان النتائج، (188) أحزاب وكيانات سياسية و(27) تحالفاً انتخابياً كبيراً وبعدهد مرشحين بلغ (7187) مرشحاً، من بينهم أكثر من ألفي مرشحة يتنافسون على (329) مقعداً بالبرلمان.

لذلك سينقسم هذا التقرير الى العناصر والجزئيات الآتية:

أولاً: طبيعة التنظيم القانوني للدعاية والحملات الانتخابية:

نصت المادة الأولى من نظام الحملات الانتخابية رقم (11) لسنة 2018 الصادر عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الذي يعتمد في تنظيم الحملات الانتخابية للانتخابات الدورة الرابعة لمجلس النواب التي تمت بتاريخ 2018/5/12 على (يحق للأحزاب السياسية والمرشحين المصادق عليهم من قبل المفوضية ان يباشروا حملاتهم الانتخابية ابتداءً من تاريخ المصادقة على المرشحين يوم (2018/4/10) على ان تتوقف قبل (24) ساعة من وقت فتح مراكز الاقتراع) كما نصت المادة (23) من النظام على (للمفوضية فرض الغرامة او الغاء المصادقة او حرمان مرشحي الحزب السياسي من الترشيح لدورة او دورتين بحق من يخالف هذا النظام او قواعد سلوك الأحزاب السياسية الموقعة من قبلهم، فضلاً عن اتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في القانون الانتخابي).

أما فيما يخص حق المرشح في المباشرة بالحملة الانتخابية حيث اشترطت المادة الأولى في النظام التي اشرنا اليها انفاً تحقق شرطين كي يحق للناخب المباشرة في حملته الانتخابية:-



- الشرط الأول المصادقة على الترشيح من قبل المفوضية المستقلة للانتخابات بعد استكمال البيانات الخاصة بالمرشح من حيث الشهادة الحاصل عليها وعدم شموله بإجراءات المساءلة والعدالة وعدم وجود قيد جنائي خاص به وغيرها من الشروط التي يتطلب توفرها في المرشح وفقاً لما جاء في المادة الثامنة من قانون انتخابات مجلس النواب رقم (45) لسنة 2013 (المعدل).
- الشرط الثاني الذي يتطلب تحقيقه ليتسنى البدء بالحملة الانتخابية هو التاريخ الذي حددته المفوضية ضمن المادة (1) من نظام الحملات الانتخابية وهو 2018/4/10.

وبالرجوع الى واقع الحال نجد ان المفوضية لم تصادق بشكل رسمي على بعض أسماء المرشحين كما لم نصل الى التاريخ المحدد للبدء بالحملات الانتخابية في حين نجد ان العديد من الأحزاب السياسية والمرشحين قد باشروا بحملاتهم الانتخابية على نطاق واسع من خلال وسائل التواصل الاجتماعي او رفع إعلانات كبيرة في المواقع الاستراتيجية لغرض حجزها وتتضمن اللوحات خلفيات باللون معتمدة في الانتخابات السابقة للإشارة الى قوائمهم الانتخابية او لوحات كهربائية تشير بشكل غير مباشر الى قوائمهم الانتخابية وتشكل هذه الظاهرة نطاقاً أوسع في المحافظات التي تقع تحت نفوذ المسؤولين فيها يضاف الى ذلك قيام بعض القنوات الفضائية بعرض لقاءات مع مرشحين لأحزاب يتم تسميتها في اللقاءات وان المفوضية العليا للانتخابات كانت قد أعلنت عن وقوع مثل هذه التجاوزات في مؤتمرات صحفية الا انها لم تتخذ اجراءات بحق الأحزاب او المرشحين الذين ارتكبوا هذه المخالفات وفقاً لما نصت عليه المادة (22) من نظام الحملات الانتخابية التي اشرفنا عليها آنفاً والتي تتراوح بين الغرامة وإلغاء المصادقة او حرمان المرشح فضلاً عن اتخاذ الإجراءات القانونية بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في النظام والقانون الانتخابي ويعد ذلك مؤشراً سلبياً على ممارسة مفوضية الانتخابات لدورها وفقاً للقانون.

وبما ان انتهاء الدعاية الانتخابية يكون قبل 24 ساعة من موعد الانتخابات التي جرت في يوم 12/5 فإن ذلك يعني ان مدة الدعاية الانتخابية ستكون لمدة شهر فقط وقد نظم قانون الانتخابات المذكور الدعاية الانتخابية في عشرة مواد من الفصل السادس المواد (21) الى (30) وفي مواد اخرى من القانون اذ ذكرت المادة الثانية ان القانون يهدف الى المساواة في المشاركة الانتخابية وضمان عدالة الانتخابات وحرمتها ونزاهتها وتضمن الفصل الخاص بالدعاية انها حرة وحق مكفول للمرشح وانها تعفى من أي رسوم، ومنع استعمال الدعاية في مراكز ومحطات الاقتراع ووجوب ازالة الدعاية الانتخابية ومنع الدعاية في الابنية التي تشغلها الوزارات ودوائر الدولة واماكن العبادة والرموز الدينية ويشمل المنع الانشطة الانتخابية للكيانات السياسية والمرشحين ويحظر استعمال شعار الدولة في الاجتماعات والنشرات الانتخابية وفي الكتابات والرسوم التي تستخدم في الحملة الانتخابية ولا يجوز لموظفي الدولة و السلطات المحلية استعمال نفوذهم الوظيفي او موارد الدولة او وسائلها او اجهزتها لصالح انفسهم او اي مرشح بما في ذلك الاجهزة الامنية والعسكرية بالدعاية الانتخابية او التأثير على الناخبين ويحظر الضغط والاكراه او منح مكاسب مادية او معنوية او الوعد بها بقصد التأثير على النتائج الانتخابية ويحظر الانفاق على الدعاية الانتخابية من المال العام او من موازنة الوزارات او اموال الوقف او اموال الدعم الخارجي ولا يجوز لأي مرشح ان يقوم يوم التصويت بتوزيع برامج عمل او منشورات او بطاقات او غيرها من الوثائق بنفسه او غيره ولا يجوز للعاملين في دوائر الدولة او السلطات المحلية القيام بذلك ولا يجوز وضع اعلانات او توزيع برامج عمل او منشورات او بطاقات باسم مرشح غير مسجل. وفي فصل العقوبات الواردة بالقانون فقد عاقبت المادة (34) بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على السنة او غرامة لا تزيد على خمسة ملايين دينار كل من علق البيانات او الصور او النشرات الانتخابية خارج الاماكن المخصصة لها وعاقبت المادة (35) بالحبس مدة لا تزيد على سنة او غرامة لا تزيد على خمسة ملايين دينار او بكلتا العقوبتين من تعمد الاعتداء على صور المرشحين او برامجهم المنشورة في الاماكن المخصصة لحساب آخر بقصد الاضرار بهذا المرشح او التأثير على العملية الانتخابية او الاعتداء على العملية الانتخابية المسموح بها قانوناً سواء بالشطب او التمزيق او كل تصرف من هذا القبيل. علماً ان المادة (37) من هذا القانون قررت معاقبة الكيان السياسي بغرامة قدرها خمسة وعشرين مليون دينار اذا اسهم في ارتكاب الجرائم السابقة.



ثانياً: مؤثرات الدعاية والحملات الانتخابية

يبرز موضوع الدعاية الانتخابية في المدة التي تسبق موعد الانتخابات، بناءً على ذلك يتقدم المرشحون ضمن كياناتهم السياسية بعرض برامجهم وسياساتهم على الناخبين، وتعد الحملات الانتخابية التي تقوم بإعدادها وتنفيذها الأحزاب والجماعات السياسية، لحث الناخبين وإقناعهم بتأييد مرشحهم، أوضح أقوى وسائل الإنصال السياسي وأكثرها فعالية وكثافة في الأنظمة الديمقراطية، لأنها تقوم بثلاث مؤثرات:

1- التنشيط: إذ تؤدي الدعاية الانتخابية إلى تعزيز وتنشيط أهتمامات المواطن بالسياسة وإقحامه في هذا المسار أكثر من الأوقات الأخرى، وتنشط تداوله لمفردات الانتخابات والسياسة والدستور وغيرها، مما يعزز الثقافة السياسية والانتخابية، للناخب في المفاضلة والتمييز والتدقيق بين البرامج الانتخابية .

2- التدعيم والإختيار: تعزيز قناعات الناخبين بسلامة وصحة الإختيار والتفضيل بين المرشحين، وهذا ما يحصل من خلال التعارض في الحملات والبرامج الانتخابية وحماية المرشح والكيان من الحملات الانتخابية والإتجاهات المضادة والمعارضة، والتي تؤثر بدرجة كبيرة على الناخبين المترددين في تأييد أحد المرشحين أو الكيانات عموماً.

3- التحويل: استثمار أحداث ومواقف سياسية جديدة، التي يمكن الإستفادة منها من قبل الكيانات والمرشحين وتطويرها في الحملة الانتخابية، إلى احتمال تحويل بعض إتجاهات وقناعات بعض الناخبين من حزب أو كيان سياسي الى آخر أو من مرشح سياسي الى آخر.

وفي حالة العراق، أن هذه المؤثرات وأن تجري بقوة إلا أنها ترتبط وتعتمد على الحزب أو الكيان السياسي، حيث يدير المرشح الحملة الدعائية على أسس ومعايير حزبية، بمعنى التركيز والتأكيد على إنتماء المرشح الحزبي، وعلى الصورة الذهنية الإيجابية التي يتمتع بها الحزب السياسي، وتعظيم شعبيته من جماهيره ومؤيديه. ويعتمد المرشح في هذه الحالة على برامج وأفكار الحزب السياسي وسياساته ومواقفه السابقة ومرجعياته وشخصياته الكاريزمية، المحددة في القضايا السياسية، ومن النادر أن تدار الحملة الانتخابية أعتقاداً على المرشح نفسه وصفاته وسماته الشخصية ومميزاته وإنجازاته السابقة ومواقفه السالفة من بعض القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية المهمة. إلا أن الحملات الانتخابية في العراق تقوم على أساس التنشيط للناخب بالكلام عن السياسة والانتخابات لكنها من النادر أن تعمل على مسألة التدعيم والتحويل، ولكنها تقوم على أبراز الجانب النقدي عند الناخب إزاء التكلفة المالية على الدعاية الانتخابية بشكل يفوق قدرة المرشح لتغطية نفقات الحملة.

إن الحملات الانتخابية الحاصلة في العراق وقضية الأهتمام بمؤثراتها تعطينا إنطباع أن الانتخابات بالنسبة للأحزاب هي أكبر عملية لوجستية تنافسية، لإعتقاد تلك الأحزاب أن فاعليتها تؤمن فوزاً في الانتخابات عند إتباعهم حملة إنتخابية نشطة ومكثفة ومكلفة مالياً. في حين أن خيارات الناخب العراقي في الانتخابات قد لا تستقطبها تلك الحملات بشكل كامل، إذ أن ميولاته الإنتخابية لا زال جزءاً مهماً منها تحدده الثقافة التقليدية القائمة على أساس الطائفية والقبلية والعرقية والمناطقية أو المصلحية الخاصة، ولا زالت المحددات الوطنية في الانتخابات العراقية كخيار في قيد التشكل الجيني.

ثالثاً: طبيعة الانفاق على الحملات الانتخابية

على الرغم من ان نظام رقم (1) لسنة 2013 المختص بتنظيم الانفاق على الحملات الانتخابية حدد طبيعة وسقف الانفاق الانتخابي والمساهمات النقدية والعينية لصالح كيان او مرشح خلال مدة الحملة الانتخابية وان يفتح حساب في أحد المصارف العراقية المعتمدة يخصص للانفاق على الحملة الانتخابية حصراً تخضع لمحاسبات قانوني ومجموعة التقارير المالية لغرض كشف المساهمات والنفقات لهذه الحملات. وان



سقف الانفاق الانتخابي للمرشح ك مبلغ متحرك قدره (50 دينار) مضروباً بعدد الناخبين في الدائرة الانتخابية وعلى ان لا يزيد هذا المبلغ عن (100) مليون دينار. اما سقف الانفاق للكتلة او القائمة المغلقة فيحتسب حسب المعادلة الاتية: (50 دينار × عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية × عدد المرشحين في القائمة). وهدف هذا النظام الى:

أ- ايجاد فرص متساوية للتنافس بين الكيانات والمرشحين في الانتخابات

ب- تحقيق الشفافية في كيفية جمع الاموال وانفاقها على الحملة الانتخابية

ت- حصر المصادر المالية الغير مشروعة في تمويل الحملة الانتخابية

ث- محاربة شراء الاصوات واحتكار العملية الانتخابية وفساد الانتخابات والحياة السياسية.

ففي انتخابات عام 2018 حاولت المفوضية اتخاذ عدة اجراءات بغية منع التعاطي الغير مشروع ببطاقات الناخبين التي حدثت خلال هذه الانتخابات. قد ورد في تقرير "شبكة المستقبل الديمقراطية العراقية"⁽¹⁾ أن هناك محاولات من قبل بعض المرشحين لشراء أصوات الناخبين، فضلاً عن وجود تفاوت في الحملات الانتخابية، اذ كانت واضحة التكلفة المالية الكبيرة للحملات الدعائية لعدد من المرشحين .

وتناول المشرع العراقي في القانون رقم (45) لسنة 2013 التمويل الذي يخص الدعاية الانتخابية في مادة واحدة وهي المادة (29) منه بالنص (يحظر الإنفاق على الدعاية الانتخابية من المال العام أو من موازنة الوزارات أو أموال الوقف أو من أموال الدعم الخارجي).

ان المتابع للقوى السياسية في العراق وخاصة الكبرى منها، يرى وبكل وضوح مقدار الأموال التي تنفقها هذه القوى على انشطتها، فأغلب هذه القوى تمتلك مقرات ضخمة ومجهزة في أغلب إن لم يكن جميع المحافظات الثماني عشرة في العراق، كما أنها تدفع رواتب لأعداد كبيرة جدا من الموظفين العاملين لديها، ويضاف إلى ذلك ما تنفقه هذه القوى على انشطتها السياسية والاجماهيرية ومطبوعاتها وإذاعاتها ومحطاتها الفضائية ومؤسسات المجتمع المدني التابعة لها.

اما بالنسبة للحملات الانتخابية التي تقوم بها الكيانات السياسية في سباقها نحو مجلس النواب فقد بلغ حداً كبيراً، كالإنفاق على الملصقات الجدارية الضخمة والإعلانات على الفضائيات والإذاعات.

ومن ابرز مصادر تمويل الحملات الانتخابية والدعائية لبعض المرشحين هي مساهمة عدد من التجار والمقاولين والشركات الخاصة واصحاب رؤوس الاموال لدعم حملاتهم وفوزهم بالانتخابات.

وهناك مبالغ يتم صرفها لبعض الصفحات في وسائل التواصل الاجتماعي التي تتفاوت بحسب المادة المنشورة وقوة الصفحة.

ولكن في ظل غياب الدعم المالي القانوني من الدولة لهذه الكيانات، فان ظلالة من الشك تحيط بمصادر هذه الاموال.

رابعا: الوسائل التي اتبعتها الاحزاب السياسية للتأثير الانتخابي في كالاتي:

- 1- التركيز على جانب التأثير الإعلامي السمعي والمرئي.
- 2- التركيز على فئات مختلفة من المواطنين لضمان الوصول لعوائلهم ومعارفهم (كالطلبة والرياضيين والأكاديميين وغيرهم)
- 3- إطلاق الوعود بتحقيق فرص العمل الحكومية.
- 4- استثمار انتصارات القوات المسلحة والحشد الشعبي.
- 5- الاستعانة بشيوخ العشائر ورجال الدين بمختلف مذاهبهم.
- 6- الإعلانات الممولة على مواقع التواصل الاجتماعي سيما كثرة استخدامها من قبل العراقيين

(1) شبكة المستقبل الديمقراطية العراقية: هي احدى منظمات المجتمع المدني في العراق مهتمة في الجوانب السياسية والاجتماعية



أبرز السمات والصفات التي اتسمت بها الحملات والدعاية الانتخابية البرلمانية العراقية لعام 2018

1. الابتعاد عن الخطاب الطائفي والديني والقومي.
2. الدعوة للإصلاح ومكافحة الفساد بكل أنواعه ومصادره.
3. الدعوة الى بناء دولة عراقية قائمة على اسس ديمقراطية.
4. انتخاب بعض القوائم ذات اصول تنتهي لمكون يختلف عن مكونات تلك المحافظة كانتخاب قائمة ائتلاف "النصر" في نينوى والانبار وصالح الدين وديالى وكذلك انتخاب تحالف الفتح في نينوى وصالح الدين وديالى. وهذا مؤشر ايجابي للنمو الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة.
5. تشابه البرامج السياسية لأغلب الاحزاب السياسية الى حد كبير. منها على سبيل المثال، المطالبة بأنهاء ملف الفساد والفاستدين والفاشلين واصلاح المنظومة الإدارية والقانونية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والخدمية من صحة وتعليم وسكن الخ. ناهيك عن الانتقال الى شكل اقتصادي واضح وهو اقتصاد السوق المفتوح وتشجيع الاستثمار والقطاع الخاص. والتحول من الاعتماد على الاقتصاد الريعي المعتمد على مصدر النفط الى اقتصاد قوي معزز ببدائل كالزراعة والسياحة والصناعة والتجارة الخ. وتشكيل حكومة وحدة وطنية قوية وانهاء المحاصصة الطائفية والتركيز على الثوابت الوطنية وبناء دولة المواطنة والمؤسسات والقانون واحترام الحريات وحقوق الانسان.
6. استعمال اجهزة الكترونية حديثة ومكلفة لتسريع اعلان نتائج الانتخابات لكن العكس الذي حصل من تأخرها الى حد كبير في الامر الواقع.

وسيتناول التقرير الحملات الانتخابية للأحزاب بمكوناتها الثلاث الرئيسية الشيعية والسنية والكردية

أولاً: الحملات والدعاية الانتخابية للأحزاب الشيعية

ورغم أن الساحة الشيعية شهدت في السنوات الماضية هيمنة قائمة التحالف الوطني التي تمثل الطيف السياسي الشيعي، فإن اختلاف الرؤية السياسية بين أقطابها دفعها للنزول في عدة قوائم. لذا شهدت الحملات الانتخابية للأحزاب الشيعية لعام 2018:

أ- ان الجولة الانتخابية اعتمدت على امتلاك كل تحالف أو شخصية سياسية لعوامل أو مراكز قوى وتأثير بالشارع العراقي ومن هذه العوامل هي وسائل الإعلام التي يمتلكها هذا التحالف أو ذلك كالقنوات التلفزيونية وغيرها. إذ ان اغلب الكتل السياسية ركزت على جانب الترويج الاعلامي السمعي والمرئي والمقروء لبرامجهم الانتخابية التي فيها الكثير من عناصر التشابه من حيث الرؤية لإدارة وبناء الدولة العراقية.

ب- انقسام الكتل او الاحزاب الى كتل او احزاب اخرى فعلى سبيل المثال شكل رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي المنتمي لحزب الدعوة والدكتور نوري المالكي رئيس الحزب ونائب رئيس الجمهورية تحالفين منفصلين.

ت- أن الساحة السياسية الشيعية كانت من أكثر الساحات حدةً للتنافس الانتخابي، ذلك أن خمسة تحالفات رئيسية تنافست فيها. وهي تحالفات: «النصر» الذي يقوده الدكتور حيدر العبادي، و«سائرون» المؤلف من التيار الصدري وقوى مدنية أخرى، و«دولة القانون» الذي يتأهله الدكتور نوري المالكي، و«الحكمة الوطني» الذي يتزعمه السيد عمار الحكيم، و«الفتح» الذي يتزعمه الاستاذ هادي العامري، ويضم أغلب القوى الحشدية.

وفي الواقع أن «التنافس الانتخابي بدأ منذ يوم إعلان التحالفات، وان وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة كانت المتغير الأكبر في هذه



الانتخابات، حتى أن أغلب القوى والشخصيات المرشحة بدأت، عبر إنشاء مجاميع إلكترونية خاصة، حملتها الانتخابية حتى قبل الموعد المحدد لانطلاقها.

لذا كانت أبرز ملامح برامج الحملات الانتخابية الأحزاب الشيعية كالآتي:

أولاً: سائرون: دعت الى الإصلاح والتغيير واقتلاع الفاسدين والفساد من الجذور بلا مهادنة او مجاملة وإصلاح النظام الانتخابي والإداري والقانوني..

ودعم القوائم العابرة للمحاصصة والتي يكون افرادها من التكنوقراط المستقل بقائمة الاستقامة في تحالف سائرون غير متخذة وعابرة للمسميات ومتفقة ومتعاونة مع من يعمل في الفضاء الوطني.

اذ ركز السيد مقتدى الصدر على أهمية المشاركة الفاعلة في هذه الانتخابات من خلال قوله ان (عدم المشاركة في الانتخابات خيانة للعراق وشعبه). ودعى الى مليونية إصلاحية انتخابية وفي بيان صادر عنه: (مقاطعة الانتخابات، تعني بيع البلد للفاسدين والتخلي عن الإصلاح) وركز على ان (التحالف لا يعني ان تكون ميليشاويًا او طائفيًا او خارجيًا او مسيحيًا او ملحدًا او شيوعيًا) والذي يبغى التحالف مع (قائمة الاستقامة) يجب ان لا يهادن المحتل وان تكون قراراته من داخل العراق وليس من خارجه.

إذ استطاعت هذه الكتلة ومن خلال حملتها الانتخابية ورؤيتها للإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد الى تحقيق نسبة (54) مقعد برلماني التي توزعت نسهم على المحافظات كالآتي: ((17) بغداد، (6) ذي قار، (5) البصرة، (5) ميسان، (4) النجف، (4) بابل، (3) كربلاء، (3) واسط، (3) القادسية، (2) ديالى، (2) المثنى)

ثانياً: تحالف فتح الذي ضم قوى اغلب قوى الحشد الشعبي الذي كان له دوراً مهماً في الانتصار في الحرب ضد الإرهاب، إذ تضمن برنامجه الانتخابي:

- أ- إعادة هيبة الدولة وبناء دولة القانون والمؤسسات وتمكين القضاء واحترام وفرض القانون وحصر السلاح بيد الدولة.
- ب- إعادة اللحمة الوطنية وتحقيق المصالحة المجتمعية وترميم النسيج الاجتماعي الذي مزقه الإرهاب وإعادة النازحين واعمار ما دمره الإرهاب وبناء العراق المتفاهم مع كل أبنائه داخليا والمنفتح على دول العالم خارجيا.
- ت- بناء العراق القوي المقتدر الذي يتطلع لبناء علاقات سياسية واقتصادية وثقافية وعلمية مع كل دول العالم وخصوصا دول المنطقة والجوار وفق الدستور والمواثيق الدولية، مبنية على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- ث- بناء الإنسان القادر على النهوض بالعراق علميا وثقافيا وفكريا وعقائديا وسياسيا، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إصلاح النظام التربوي وإعطاء أولوية خاصة للمعلمين والمدرسين.
- ج- القضاء على التطرف والإرهاب والطائفية والفساد.
- ح- إيجاد حل لمشكلة المياه المتنامية مع دول الجوار من خلال الحوار البناء والتوصل إلى حلول منصفة ومرضية لكل الأطراف المعنية.
- خ- معالجة معاناة الشعب العراقي في كثير من الأمور في نقص الخدمات بصورة عامة ومعالجة البطالة خصوصا بين الشباب الخريجين من خلال إيجاد فرص العمل التي تليق بهم ، ومعالجة مشكلة السكن التي أثقلت كاهل المواطن العراقي وحل مشكلة العشوائيات حلا مرضيا ، وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص وفتح المدى لكل المستثمرين داخليا وخارجيا.
- د- الاهتمام بالأجهزة الأمنية جيشاً وشرطة وحشداً ومكافحة الإرهاب تدريباً وتسليحاً وتكديفاً وتنظيماً، بالشكل الذي يتطلبه الأمن في العراق وبناء مجموعة أمنية قوية منسجمة متكاملة فيما بينها ، وتوزيع الأدوار عليها.
- ذ- الاهتمام بعوائل الشهداء والجرحى والمعاقين في الجيش والشرطة والحشد الشعبي والعشائري
- ر- تحقيق الضمان الاجتماعي وفق المادة 30 من الدستور وضمان الحياة الحرة الكريمة لكل مواطن عراقي.



ز- المحافظة على وحدة العراق وسيادته واستقلاله

واستحصلت قائمة الفتح على (47) مقعداً برلمانياً وبحسب النسب في المحافظات الاتية: (9) بغداد، (6) البصرة، (5) ذي قار، (4) بابل، (3) نينوى، (3) ديالى، (3) كربلاء، (3) النجف، (3) القادسية، (2) واسط، (2) صلاح الدين، (2) المثنى، (2) ميسان).

ثانياً: **ائتلاف النصر** بقيادة رئيس الوزراء د. حيدر العبادي الذي استحصل على (42) مقعداً في المحافظات الاتية مع نسيم (8) بغداد، (7) نينوى، (5) البصرة، (3) النجف، (3) ذي قار، (3) بابل، (2) القادسية، (2) كربلاء، (2) واسط، (2) صلاح الدين، (2) انبار، (1) ديالى، (1) ميسان). وركز في برنامجه الانتخابي على:

- أ- الابتعاد عن التخندق الطائفية،
- ب- برامج احتواء العاطلين عن العمل من خلال الاستثمارات الأجنبية والتعاون المشترك مع اقطاب الدول المتخصصة في الصناعة وإعادة الاستقرار للاقتصاد العراقي وإعادة بناء المدن.
- ت- التركيز على الخطة الخمسية للتنمية من عام 2018-2022، وإعادة العراق من التقسيم الى تحدي التقسيم وتحدي داعش.
- ث- التركيز على البرامج الخدمية الاقتصادية، دعم الإنتاج الوطني العراقي في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والسياحة وصناعة الخدمات، دعم القطاع الخاص لتقليل نسبة البطالة في البلد.
- ج- تشكيل حكومة اغلبية وطنية بعيداً عن التوافقية التي اثبتت فشلها، وتأسيس تيار عابر للقوميات يحمل بين طياته شخصيات قادرة على إدارة المرحلة المقبلة من (أكاديميين، علماء، شيوخ عشائر مهمين وغيرهم)، التي تعرف بالأغلبية الوطنية السياسية وليس الأغلبية الطائفية او الأغلبية القومية، تلك الأغلبية التي تنشأ حكومة التكنوقراط المتمتعة بالمعايير الوطنية والنزاهة والكفاءة.

ثالثاً: **ائتلاف دولة القانون**: بقيادة نائب رئيس الجمهورية د. نوري المالكي والذي بدء حملته الانتخابية السبت 14/نيسان/2018، تحت شعار (عراق قوي وعيش كريم)، وتضمن البرنامج الانتخابي على:

1. ضرورة انهاء مرحلة المحاصصة نحو مرحلة جديدة أساسها الأغلبية السياسية القوية التي تنهي حالة الضعف التي خلفتها هذه المحاصصة.
2. ان هذه الأغلبية السياسية التي يشترك فيها جميع مكونات الشعب العراقي تنتج برلماناً قوياً وحكومة متماسكة ووزراء اكفاء.
3. الدعوة للمشاركة بكثافة في الانتخابات.
4. ان الائتلاف وضع في برنامجه الانتخابي خطط تنمية تسهم في تطوير الاقتصاد العراقي ورفع مستوى الخدمات والتخلص من ازمة البطالة.
5. دعوة القوى السياسية الى الالتزام بوثيقة الشرف التي جرى توقيعها برعاية أممية للابتعاد عن سياسة التسقيط.

واستحصلت هذه القائمة على (25) مقعداً وهي كالاتي: (9) بغداد، (4) البصرة، (3) ذي قار، (2) بابل، (2) كربلاء، (1) واسط، (1) النجف، (1) القادسية، (1) مثنى، (1) ميسان).

رابعاً: **تيار الحكمة**: إذ أقر المكتب السياسي لتيار «الحكمة الوطني»، الذي يتزعمه السيد عمار الحكيم لائحة السلوك الانتخابي الخاصة بمرشحي التيار. ومن أهم بنود اللائحة:

1. مراعاة الثوابت الإسلامية (الاسلام المعتدل الاصيل)
2. الدستورية والقانونية في مجمل الحملات الانتخابية.



3. عدم استعمال أسماء وصور الرموز الدينية). واللافت أن حظر استعمال الرموز الدينية يتضمن حظر رفع صور السيد عمار الحكيم خلال الحملات الانتخابية.
 4. شددت اللائحة على «عدم إعطاء أي وعود غير ممكنة التحقيق، وخاصة وعود التعيينات، والتزام الصدق والوضوح أساساً في الحملة الانتخابية».
 5. ضرورة (الابتعاد عن استعمال الخطاب الطائفي أو التحريضي بأي شكل من الأشكال
 6. عدم إقامة التجمعات الانتخابية في المؤسسات الحكومية الرسمية
 7. عدم استعمال إمكانات الدولة من أجل الكسب الانتخابي)
- من جهة أخرى. وقد تشابه برنامجه الانتخابي مع ما ذكر سابقاً فمن أبرز سماته:
- (المبدئية، الوطنية، العمق التاريخي، الاستقلالية، الشبابية (التركيز على شريحة الشباب من خلال استقراء طبيعة متطلباتهم والتفاعل معها)، تمكين المرأة، الواقعية، الوسطية، التجديد، التربية والتنشئة الصحيحة، الوحدة والتجانس، الشفافية ومكافحة الفساد، الانفتاح، الحلول السلمية، المؤسساتية، اللامركزية، الميدانية، التعددية برؤية الوحدة والاتحاد، ورفع التيار شعار الخدمة كهدف اساس لبرنامج الانتخابي).
- وسجل هذا التيار حضوراً باستحصاله على (20) مقعد في هذه الانتخابات رغم انقسامه عن المجلس الاعلى الاسلامي وتشكيل قائمة منفردة، إذ كانت نسبه في المحافظات كالآتي ((4) بغداد، (3) بابل، (2) كربلاء، (2) واسط، (2) ذي قار، (2) البصرة، (1) ميسان)).

ثانياً: الحملات والدعاية الانتخابية للأحزاب السنية

وتظهر لوحات الإعلانات والملصقات الخاصة بالحملات الانتخابية في مختلف أنحاء المحافظات ذات الثقل السكاني السني خلال الفترة التي سبقت الانتخابات، وذلك في الأماكن التي حددها بلديات تلك المحافظات. إذ استعد سكان محافظة الأنبار، والعديد منهم عادوا إلى المنطقة بعد فترة نزوح، للإدلاء بأصواتهم في أول انتخابات نيابية تجرى منذ طرد تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) في 2016.

إذ ذكر (أحمد حميد) رئيس مجلس محافظة الأنبار إن "الحملة الدعائية للمرشحين سارت وفق القانون والضوابط ولم يتم تسجيل أي خرق انتخابي أو تجاوزات قانونية ضد الحملات الانتخابية التي انتشرت في جميع مدن الأنبار." ولفت إلى أنه "تم توجيه كافة الدوائر والمنظمات بضرورة حث المواطنين على المشاركة في الانتخابات المقبلة." ونوه بأن المرشحين لهذه السنة يضمون عدداً من الوجوه الجديدة في الساحة السياسية، "مما يدل على اعتماد الشارع الأنباري على الطاقات الشابة الواعدة."

أما (ابراهيم العوسج) قائم مقام الرمادي، فقال إن "الأمن والاستقرار الذي تشهده الرمادي ومناطق الأنبار كافة سمحا بإجراء الاستعدادات اللازمة للانتخابات النيابية، وأن الحكومة انهارت تحت حكم داعش، لافتاً إلى أن التنظيم وضع سلطة القانون بيده، وكان يقتل ويعلن فتاوى سفك الدماء واتهام من هو موظف حكومي بالكافر والمترد، أما الآن فالحياة عادت من جديد وأمام المواطن حرية اختيار من يمثله في حكومة جديدة داخل قبة البرلمان. وان الجميل والجديد بالحملة الانتخابية للمرشحين مشاركة فئات مختلفة من الشخصيات الشابة والعشائرية والقانونية بالإضافة إلى مشاركة المرأة، وان هناك حملات توعية للمواطن حول أهمية الاقتراع واختيار من يجد فيه الكفاءة والخبرة، وشمول البرنامج الانتخابي للمرشحين على برامج تأمين "الأمن والاستقرار وزيادة دخل المواطن والاهتمام بالشباب العاطلين عن العمل ومحاربة الإرهاب والقضاء على الفساد المالي والإداري."



وشهدت الساحة السياسية السنية أيضاً انقسامات بين الكتل والاحزاب السياسية فعلى سبيل المثال دخل رئيس البرلمان (د. سليم الجبوري) مع (د. اياد علاوي) نائب رئيس الجمهورية وصالح المطلك نائب رئيس الوزراء السابق في تحالف انتخابي واحد تحت مسمى تحت مسمى "ائتلاف الوطنية"، بينما شكل الاستاذ أسامة النجيفي تحالفاً اخر تحت عنوان "تحالف القرار العراقي".

اما رأي الشارع السني انصب على مطالبة الحكومة الجديدة بتحقيق نتائج قادرة على معالجة المشاكل التي تعاني منها مناطقهم، كالمشاكل المرتبطة بالبطالة والتعويض لعائلات الشهداء والجرحى من العناصر الأمنية وأولئك الذين تضرروا جراء العمليات الإرهابية.

ومن اهم سمات ومطالبات الأحزاب والقوى السنية هي:

- أ- طالبت بعض القوى السنية بتأجيل اجراء الانتخابات لحين عودة نحو ثلاثة ملايين نازح الى مناطقهم من المحافظات ذات الأغلبية السنية شمالي وغربي البلاد.
 - ب- تأمين "الأمن والاستقرار لمناطقهم التي كانت مراكز ملتبهة ومتوترة وغير مستقرة
 - ت- مطالبات باختيار شخصيات تعكس حقيقة الشارع السني وتمثله بالشكل الأمثل والمؤثر في صانع القرار في بغداد من خلال فهم طبيعة الشارع السني الذي يشعر بالتمهيش وعدم تكافؤ الفرص.
 - ث- معالجة مشاكل البطالة بين شرائح كبيرة وبالأخص شريحة الشباب.
 - ج- التعويض لعائلات الشهداء والجرحى من العناصر الأمنية وأولئك الذين تضرروا جراء العمليات الإرهابية.
 - ح- المطالبة بالتعجيل بإعادة كل النازحين الى مناطق سكناهم وبناء مناطقهم ومساكنهم التي تدمرت نتيجة الحرب على الإرهاب.
 - خ- المشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار الداخلي والخارجي.
 - د- تضمين وحماية مصالحهم دستورياً
 - ذ- انهاء المظاهر المسلحة من الشارع العراقي والتي تستغلها بعض العناصر المسلحة لتصفية خصومها او المعارضين لها
 - ر- معالجة نصوص دستورية التي تخص صلاحيات بعض الهيئات والقوانين (كهيئة المسائلة والعدالة وقوانين اجتثاث البعث والمادة (4) إرهاب، وقضايا الاعتقال بلا أوامر قضائية مسبقة).
 - ز- انهاء التخندق الطائفي وبناء الهوية الوطنية العراقية التي تؤسس لبناء الدولة العراقية ومؤسساتها الديمقراطية.
- ومن أبرز ملامح برامج الحملات والدعاية الانتخابية لأحزاب والقوى السنية هي:
- اولاً: ائتلاف الوطنية:

رغم ان الدكتور اياد علاوي شيعي ليبرالي فإنه دأب على خوض الانتخابات البرلمانية في العراق ضمن تحالفات مع القوى السنية منذ اسقاط النظام العراقي السابق في عام 2003. وحصل الائتلاف على (21) مقعداً برلمانياً التي توزعت نسيمهم ضمن المحافظات كالاتي: (8) بغداد، (4) نينوى، (3) ديالى، (3) الانبار، (2) صلاح الدين، (1) البصرة).

اذ بدأت الحملة الانتخابية لائتلاف الوطنية تحت شعار (الوطنية نحو دولة قوية)، اذ يرى الائتلاف:

- أ- ان ممارسات الحكومات السابقة قد ادت الى اقبال العراق الى منحدرات خطيرة بسبب اعتماد سياسة المحاصصة الطائفية والتمهيش والاقصاء والفساد والاجتثاث المسيس مما ادى الى اصابة العملية السياسية بالخلل في اجواء خطيرة للغاية وسط تفاقم الازمات المتسارعة في العراق قادت الى التدخل الدولي الخارجي.
- ب- ان ائتلاف الوطنية يرى انه يجسد حقيقة التنوع العراقي والذي يشكل عامل قوة ورفعة وليس عامل ضعف وتراجع واقتتال كما هو الحال.



ت- ان يكون الشباب والنساء والمهنيين وقوى الشعب العامل ضمن تركيباته الاساسية وذلك بهدف إعادة بناء العملية السياسية على الأسس الصحيحة بتجاوز الطائفية السياسية والغاء المحاصصة والإقصاء والتمهيش ونقل الاجتثاث الى القضاء العادل وأغلاق هذا الملف المسيس.

لتحقيق الدولة المنشودة التي لا يكون فيها شخص افضل من الآخر، ويكون الكل متساوين في بلد يري أبناءه من دون تمييز ومحاصصة ويحقق الامن والكرامة والرفاهية لكل مواطن وينطلق الى الامام لبناء السلام والاستقرار في المنطقة.

ثانياً: **تحالف القرار العراقي** بقيادة الاستاذ اسامة النجيفي والذي استحصل على (15) مقعد في كل من (بغداد، ديالى، صلاح الدين، نينوى، الانبار) والذي ركز في رؤيته وبرنامجه الانتخابي على جملة من الامور منها:

- أ- تفعيل دور الشباب وتشجيعهم على العمل.
- ب- تأهيل الاطفال والهوض بواقعهم التربوي.
- ت- رفع الظلم عن ابناء محافظة نينوى والعراق.
- ث- التغيير والاصلاح. معالجة العديد من التحديات كمكلفات التهجير القسري ونزوح الملايين داخل البلد وخارجه، وتدمير مدن مهمة جراء الاستعمال المفرط للقوة، وتداعيات استقلال كردستان وغيرها. والعمل الجاد والدؤوب لحل هذه المشاكل والتحديات بعقلانية.
- ج- مراجعة شاملة وجادة لبعض نصوص الدستور لكل ما هو مختلف عليه بدءاً من نصوص الدستور وانتهاء بالسياسات المعتمدة والاجراءات المتبعة، وان يتم الالتزام بما نص عليه الدستور بان يكون شكل الدولة فدرالياً قانونياً ديمقراطياً ذا سيادة تحترم الاديان والقيم الاجتماعية والدولية ولا يسمح استعمالها للأغراض السياسية.
- ح- القرار بالالتزام بالمشاركة السياسية الفعلية بالسلطة وتداولها سلمياً وبالتوافق السياسي لحين الاستقرار السياسي في البلاد للحيلولة دون تفرد طرف او جهة او حزباً او فرداً او جماعةً. احترام الاديان والقيم وجميع مكونات واطياف الشعب العراقي ومنع استغلالها سياسياً.
- خ- العمل على اعادة الهبة والسلطان للدولة العراقية وذلك من خلال العمل على بناء مؤسساتها كافة على وفق الاسس والقدرة والكفاءة المهنية العلمية والادارية وتحقيق التوازن الاجتماعي المختل
- د- حصر السلاح بيد الدولة ومؤسساتها العسكرية والامنية وفقاً للدستور.
- ذ- احترام القانون والعمل بقراراته على الجميع بدون استثناء تتطلب دعم المؤسسات والاجهزة القضائية وتوفير مستلزماتها بشكل آمن لضمان استقلالها الفعلي
- ر- ايجاد الحلول لازمة محافظة كركوك والازمة مع اقليم كردستان بما يتفق مع مصلحة البلاد العليا. مع ضرورة ادارتها من اهلها دون ضغوط او تدخلات داخلية او خارجية. مع رفض أي تغيير على حدودها الادارية كانت قد جرت بعد 2003/3/19.
- ز- اعادة النازحين والمهجريين الى مناطق سكنهم وتمكينهم من استعادة ممتلكاتهم واموالهم التي فقدوها بسبب الإرهاب ومساعدتهم على إعادة اعمار مناطقهم ومدنهم. اذ يتوجب على الحكومة تحمل مسؤولياتها في وقف وتدارك التداعيات الخطيرة التي خلقتها سياسات وإجراءات الحكومات السابقة.
- س- اعتماد سياسة خارجية بناءة مستقلة في اتجاهاتها ومتوازنة في علاقاتها الدولية مع مراعاة التوازن على أسس المهنية والقدرة والكفاءة وهيكلتها الداخلية وواجهاتها الخارجية. سياسة خارجية تهدف الى تحقيق مصالح العراق وشعبه.
- ش- التركيز على الجانب الاقتصادي وتعديل النظام المصرفي بما يتلائم مع متطلبات اقتصاد السوق الحر وإصلاح الأنظمة الاجتماعية والخدمية التمسك بوحدة العراق وشعبه ووحدته الوطنية العراقية العربية الإسلامية مع احترام كافة حقوق وحريرات وشعائر وطقوس وقيم وثقافات كل الجماعات الاجتماعية العراقية على اختلاف انتمائاتهم الدينية والقومية. وان الانتماء للعراق يتقدم على أي انتماءات ثانوية، مع تعزيز المواطنة العراقية.



وهناك العديد من الاحزاب او القوائم السنية التي شاركت في الانتخابات لا مجال لحصرها منها الانبار هويتنا الذي استحصل على (6) مقاعد وغيرها التي استحصلت نسب قليلة. لكن اغلبها تتشابه في هذه البرامج والحملات الانتخابية.

ثالثاً: الحملات والدعاية الانتخابية للأحزاب الكردية

هيمنت عدة قضايا على المشهد السياسي للحملات والدعاية الانتخابية للأحزاب الكردية في اقليم كردستان منها:

- أ- الازمة المالية وقضية رواتب الموظفين والمدرسين وقوات البشمركة، فعلى الرغم من وعد الحكومة المركزية في بغداد بتسديد هذه المستحقات والرواتب لكن بصورة مشروطة منها تبيان العدد الحقيقي لهؤلاء الموظفين
 - ب- اثار وتبعات ازمة استفتاء اقليم كردستان على المشهد والساحة الكردية في الاقليم، فان سيطرة الحكومة المركزية على أراضي واسعة كانت تحت سيطرتها قبل عام 2003، ادى الى تبني الاحزاب الكردية صوت المطالبة بهذه الاراضي بعدها حق لاقليم كردستان والاستناد الى المادة (140) التي تخص كركوك والمناطق المتنازع عليها بين الاقليم والمركز. وبحقهم المصيري بإجراء الاستفتاء .
 - ت- وهناك احزاب تبنت افكار لشرائع معينة من المجتمع الكردي تدعو للتجديد والتغيير والاصلاح للنظام السياسي في كردستان واعداد البرامج لمعالجة الفساد في مؤسسات الاقليم.
 - ث- وهناك احزاب ركزت وضمنت في برامجها تأسيس قيم الديمقراطية والعدالة في المؤسسات الكردية والمجتمع الكردي كنتيجة لذلك. وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الكردي.
 - ج- وتبنت الاحزاب الكردية ايضاً قضية نسبة اقليم كردستان من الموازنة المالية الاتحادية ((التي عدتها غير دستورية ومخالفة لقانون رقم (95) لعام 2014 والمواد (105، 106، 121) من الدستور العراقي))، والمطالبة بالثبات على نسبة 17% التي كانت تستلمها منذ عام 2005 خصوصاً بعد قرار الحكومة المركزية بتخفيض هذه النسبة الى 12,67% بحسب نسبة سكان الاقليم.
- لذا بدأت الاحزاب والقوى السياسية في إقليم كردستان حملاتها الدعائية للانتخابات العامة في العراق الإتحادي، وذلك بنشر شعاراتها وبرامجها الانتخابية وصور مرشحها في عموم مناطق الاقليم. والحملة تم تأجيلها لمدة يوم، وذلك لتزامنها مع ذكرى مجزرة الانفال ومن باب الاحترام للضحايا."
- ودعا المتحدث باسم المفوضية شيروان زرار، جميع الاحزاب والمشاركين في الانتخابات الى الالتزام بقوانين الدعاية واحترام بعضهم والحفاظ على روح المشاركة الديمقراطية، مشيراً الى ان "ابواب المفوضية مفتوحة لتسجيل جميع الخروقات والشكاوى."
- وقال مسؤول دائرة الانتخابات في الحزب الديمقراطي الكردستاني خسرو كوران، في تصريح إعلامي، ان "الحزب يبدأ حملته الانتخابية الاثنين 2018/4/16"، مؤكداً على مقاطعة الديمقراطي الكردستاني للانتخابات في كركوك، نظراً للظروف التي تعيشها المحافظة وبقية المناطق المتنازع عليها ولكنه يشارك في انتخابات محافظتي نينوى وديالى وبالتحديد في مناطق سنجار وزمار ومخمور وخانقين وجولاء، مشيراً الى ان برنامج الديمقراطي الكردستاني يختلف عن غالبية القوى الاخرى بتركيزه على حقوق شعب كردستان السياسية وفق الدستور العراقي وانهاء كافة الاجراءات غير الدستورية التي اتخذتها الحكومة الاتحادية ضد الاقليم والمحافظة على حقوق الاقليات الدينية وتطبيق احكام المادة 140 من الدستور العراقي الخاص بمصير كركوك والمناطق المتنازع عليها بين اربيل وبغداد."
- وللحزب الديمقراطي الكردستاني في مجلس النواب العراقي الحالي 25 نائباً (حسب انتخابات عام 2018) وهو اكبر كتلة سياسية كردستانية في المجلس.
- كما بدأ حزب الاتحاد الوطني الكردستاني حملته الانتخابية ببيان صدر عن مركز تنظيمات السليمانية ومجمعال وتعليق الملصقات ورفع اعلام الاتحاد الوطني في شوارع أربيل والمدن الاخرى.



وأعلن المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكردستاني، (سعدي أحمد بيبة)، لوسائل الإعلام أن "الحملة الانتخابية للاتحاد الوطني في كل دائرة ستكون منفصلة عن الدوائر الأخرى، أي أن الحملات لن تبدأ في نفس التوقيت في كل من أربيل، السليمانية، هيدنان وكرميان، ولدينا جدول يعنى بكيفية سير الحملة الانتخابية". وللاتحاد الوطني الكردستاني 16 مقعداً في المجلس الحالي لعام 2018.

فيما أعلنت الجماعة الإسلامية (التي حققت مقعدان حسب انتخابات 2018) حملتها عبر كلمة امير الجماعة الإسلامية، علي باير، معلنا عن بدء الحملة الانتخابية، قال فيها: "تعمل الجماعة تحت راية التوحيد ومن أجل العدالة والرفاهية للمواطنين، ونتطلع بتفاؤل إلى نتائج الانتخابات".

أما حزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني الذي حقق مقعدان ايضاً لعام 2018 فقد بدء حملته الانتخابية في الإقليم بكلمة وجهها امينه العام الاستاذ صلاح الدين محمد بهاء الدين بالتعريف بمرشحيه، بحضور المرشد العام للحركة الاسلامية. وأعلن بهاء الدين في كلمته "نأمل أن تكون حملتنا ملهمة من أجل تحقيق الأهداف الصحيحة لهذه الانتخابات والمتمثلة في إرسال مرشحين لائقين وجريئين ومدافعين حقيقيين عن الحقوق الدستورية لشعب كردستان".

وقد بدأت حركة التغيير حملتها الانتخابية منذ اللحظات الأولى لبدء الحملة الانتخابية في إقليم كردستان، وانطلقت الحملة بتجمع جماهيري في قضاء جمجمال 70 كلم جنوب غرب السليمانية بنشر وتعليق أعلام وشعارات وصور مرشحي حركة التغيير.

وحصلت حركة التغيير (5) مقاعد في مجلس النواب العراقي لعام 2018 وشغل أحد اعضاء كتلتها منصب النائب الثاني لرئيس المجلس الحالي بناء لتوافقات سياسية بين القوى الكردستانية لعام 2014.

اما قائمة الجيل الجديد (التي حققت (4) مقاعد حسب انتخابات 2018)، وهي قائمة جديدة يرأسها رجل الاعمال الكردي السيد شاسوار عبد الواحد وتشارك للمرة الأولى في عملية انتخابية، قد بدأت حملتها الانتخابية برفع أعلامها في أغلب مدن وقصبات إقليم كردستان.

وتنافست قائمة الجيل الجديد مع كل من قائمة التحالف من اجل الديمقراطية والعدالة (التي حققت مقعدان حسب انتخابات 2018) برئاسة النائب السابق لجلال طالباني وحركة التغيير والاتحاد الوطني على أصوات محافظتي السليمانية حيث قاعدتهم الجماهيرية الاوسع.

رابعاً- الحملات والدعاية الانتخابية في كركوك تعكس حدة الصراعات السياسية التي عمقتها احداث 16 اكتوبر

يختلف مشهد الحملات الانتخابية في مدينة كركوك وضواحيها كلياً عن المشهد القائم في محافظات إقليم

كوردستان، وربما سائر محافظات العراق الاخرى.

ويلاحظ المراقب أن صور المرشحين وملصقات أحزابهم ولافتات ائتلافاتهم التي تكتظ بها ميادين وساحات وشوارع المدينة، بل حتى الأزقة الضيقة، ذات صفة قومية وطائفية، تعكس بوضوح عمق التنافس الحزبي الحاد التي خاضتها عشرات القوى السياسية والكيانات والتحالفات الكردية والعربية والتركمانية والكلد وأشورية، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، للفوز بأكثر عدد ممكن من المقاعد النيابية الاثني عشر المخصصة لمحافظة كركوك، التي فاز فيها الحزب الوطني الكردستاني ب(6) مقاعد والتحالف العربي في كركوك ب(3) مقاعد وجمهورية ترلمان كركوك ب(3) مقاعد حسب انتخابات عام 2018، وسط انتشار مكثف للقوات الأمنية، من شرطة محلية إلى شرطة اتحادية إلى مكافحة الإرهاب، ناهيك عن قوات الحشد الشعبي، في كل أرجاء المدينة ومحيطها، سعياً لضبط الأمن فيها وتهيئة الأجواء ليوم الاقتراع الذي حدث في 12 أيار.



وتنعكس التقاطعات في الرؤى والمواقف بين القوى السياسية وقواعدها الشعبية المتنافسة بجلاء على الأرض، إذ قسمت أحياء المدينة على مكوناتها الأساسية، الكردية والعربية والتركمانية، من حيث الترويج والدعاية الانتخابية، فالأحياء ذات الغالبية العربية، مثل العروبة والممدودة وواحد حزيران وغرناطة، لا ترى فيها سوى صور المرشحين عن الكيانات والأحزاب والتيارات العربية، وكذلك الحال بالنسبة للأحياء ذات الغالبية التركمانية، مثل المصلى وقورية وحي المعلمين وطريق بغداد، التي تقتصر فيها الدعاية الانتخابية على صور وملصقات القوى التركمانية، وراياتها الحزبية المقرونة بالأعلام العراقية .

أما الأحياء الكردية، مثل شورجة وشوراو وإمام قاسم وأزادي ورحيم آوا، فقد قرر الحزب الديمقراطي الكردستاني، مقاطعة الانتخابات في المناطق الكردستانية الخارجة عن إدارة اقليم كردستان أو المسماة دستورياً بـ"المتنازع عليهما" في محافظات ديالى وصلاح الدين وكركوك، وان تقتصر مشاركة الحزب على محافظة نينوى.